المحاضرة السادسة: مصادر قانون البيئة

قانون البيئة كغيره من القوانين يستمد قواعده من مصادر عديدة من أهمها المعاهدات والاتفاقيات الدولية والتشريعات الداخلية.

اذا كانت المعاهدات الدولية هي المصدر الرئيسي لقانون البيئة على المستوى الدولي، فإن التشريع يحتل مكانة مهمة بالنسبة لمصادر هذا القانون على المستوى الداخلي.

المطلب الأول: المصادر الدولية لقانون البيئة

تقريبا فإن نفس مصادر القانون الدولي العام هي مصادر القانون البيئي بحيث أن المادة 38 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية التي تنص" وظيفة المحكمة أن تفصل في المنازعات التي ترفع إليها وفقا لأحكام القانون الدولي وهي تطبق في هذا الشأن (أ).الإتفاقيات الدولية العامة والخاصة التي تضع قواعد معترف بها صراحة من جانب الدول المتنازعة .(ب) . العادات الدولية المعتبرة بمثابة قانون دل عليه تواتر الإستعمال. (ج). مبادئ القانون العامة التي أقرتها الدول التابعة لهيئة الأمم المتحدة.(د). أحكام المحاكم ومذاهب كبار المؤلفين في القانون العام في مختلف الأمم، وهو مصدر احتياطي مقارنة بالمصادر الأخرى.

إضافة الى ذلك فهناك مصادر أخرى ساهمت في نشأة القانون البيئي تتمثل في إعلانات المبادئ الصادرة عن المؤتمرات الدولية الخاصة بحماية البيئة كإعلان أستوكهولم، و إعلان ريو ديجانيرو، وكذلك الأعراف الدولية و المبادئ العامة للقانون، والقضاء الدولي.

الفرع الأول: المعاهدات والأعراف الدولية

أولا: المعاهدات الدولية

من المصادر الأكثر أهمية نجد المعاهدات الدولية، حيث يمكن ملاحظة أنها تضع مضامين واضحة والتزامات قانونية محددة على أطراف المعاهدة، كما أن مخالفتها تستوجب المسؤولية الدولية وفق القواعد القانونية المقررة دوليا. وأبرز المعاهدات البيئية تلك المتعلقة بتغير المناخ ومكافحة التصحر، وحماية التنوع البيولوجي، وحماية البيئة البحرية من التلوث.

ثانيا: العرف الدولي

هو أيضا مصدر مهم للقانون البيئي، ومن أهم الأعراف الدولية في مجال حماية البيئة نجد مبدأ واجب الدول في عدم السماح باستخدام أراضيها لإلحاق الضرر بالدول الأخرى وهذا المبدأ كرس في العديد من المؤتمرات الدولية الخاصة بحماية البيئة، ومنها مؤتمر ريو بالبرازيل سنة 1992.

الفرع الثاني: القضاء والفقه الدوليين

القضاء والفقه الدوليين من المصادر الاحتياطية لقانون البيئة.

أولا: القضاء الدولي

في حماية البيئة نجد ان قضاء محكمة العدل الدولية ومحاكم التحكيم كان لهما دور مهم في بلورة مبادئ القانون الدولي للبيئة من خلال مجموعة القضايا البيئية التي طرحت عليها، وعلى هذا الأساس تم التأسيس لمبدأ الأنصاف والعدالة بين الأجيال، وبدأ تقييم الأثر البيئي ومبادئ أخرى. ومن أهم القضايا البيئية التي طرحت على محكمة العدل الدولية نجد قضية مذيق كورفو في النزاع الذي ثار بين بريطانيا وألبانيا، وقضية التجارب الفرنسية في المحيط الهادي التي أثيرت من قبل أستراليا ونيوزيلندا .

ثانيا: الفقه الدولي

فدوره محدود في مجال تكوين قواعد القانون الدولي البيئي بسبب هيمنة المصادر الأخرى عليه، إضافة إلى ذلك الاعتماد على المؤتمرات الدولية وإعلانات المبادئ التي عقدت تحت مضلة الامم المتحدة.

المطلب الثاني: المصادر الوطنية لقانون البيئة

التشريع يشمل كل نص قانوني يهدف بشكل مباشر أو غير مباشر الى حماية البيئة وفي النظام القانوني الداخلي التشريع ثلاثة أنواع هي: التشريع الأساسي، التشريع العادي، التشريع الفرعي.

الفرع الأول: التشريع الأساسي

بالنسبة للدساتير الجزائرية المتعاقبة منذ 1963 فإن التركيز على حماية البيئة لم يكن بالشكل المطلوب فدستور 1963 لم ينص على حماية البيئة مطلقا عكس دستور 1976 الذي جعل

من حماية البيئة إحدى اختصاصات المجلس الشعبي الوطني في مجال التشريع خاصة في مجال الصحة العمومية والنظافة والحفاظ على الثروة الحيوانية، نفس المسار انتهجه دستور 1989 و 1996 في مجال حماية البيئة.

طبقا لدستور الجزائري، وبالتحديد نص المادة 132 من دستور 1996 فإن المعاهدات التي يصادق عليها رئيس الجمهورية حسب الشروط المنصوص عليها في الدستور تسمو على القانون، بمعنى أن المعاهدات التي أبرمتها الجزائر في المجال البيئي، والتي صادق عليها الرئيس تصبح ملزمة للإدارة الجزائرية، وهي تسمو على القانون.

الفرع الثاني: التشريع العادي

هو مجموعة القواعد القانونية التي تسنها السلطة التشريعية طبقا للاختصاصات المخولة لها في الدستور ويلعب التشريع العادي بما فيه القانون والقانون العضوي دورا مهما في تنظيم الإدارة البيئية في الجزائر وهو مصدر مهم لقانون البيئة

الفرع الثالث: التشريع الفرعي

يقصد بالتشريع الفرعي التشريع الذي يصدر عن السلطات التنفيذية، مثل: **اللوائح والقرارات الإدارية التنظيمية**، ممثلة في رئيس الجمهورية وتسمى المراسيم الرئاسية، و الصادرة عن الوزير الأول تسمى المراسيم التنفيذية، كذلك يصدر عن الوزراء قرارات تسمى قرارات وزارية ، أو قرار وزاري مشترك إذا صدرت بمشاركة وزيرين أو أكثر، والقرارات الصادرة عن الوالي و رئيس المجلس الشعبي البلدي.

إضافة إلى كل هذه المصادر توجد المبادئ العامة للقانون وهي مصدر مهم للقانون